

سياسة صرف التبرعات

جمعية المدينة للتوحد



المستند: سياسة صرف التبرعات	
رقم الإصدار: ٢	تاريخ الإصدار: ٢٠٢٤ م
اعتماد: مجلس الإدارة	إعداد: الإدارة التنفيذية
الاسم: م. محمد بن إبراهيم عباس الوظيفة: رئيس مجلس الإدارة التوقيع:  التاريخ: ٢٠٢٤/٠١/٣٠ م	الاسم: د. عادل بن ماهر العوفي الوظيفة: المدير التنفيذي التوقيع:  التاريخ: ٢٠٢٤/٠١/٣٠ م



التمهيد

يعتبر المشرف المالي أو المدير التنفيذي أو من ينوب عنهم، هو معتمد الصرف أو أمر الدفع ويعتبر توقيعه على مستندات الصرف المختلفة توقيماً نهائياً يجيز للمسؤولين عن حفظ الأموال كلا حسب اختصاصه دفع النقود أو تحرير الشيكات أو اعتماد الإشعارات البنكية أو شراء الاحتياجات.

يعتبر اعتماد المدير التنفيذي لأي بند صرف ينشأ عنه نفقة مالية تنفيذه بشكل سليم بواسطة المستندات النظامية المستعملة لدى الجمعية طبقاً للإجراءات المحاسبية الموضحة بالنظام المالي ويعتبر المشرف المالي مسئولاً عن صحة تنفيذ هذه الإجراءات ولا يعفي توجيه صاحب الصلاحية الإدارة المالية من إتباع الخطوات النظامية لتنفيذ عملية الصرف.

حيث يعتبر (سند الصرف / خطاب تعميم الصرف) المستند النظامي الذي يجيز للمشرف المالي دفع النقود كما أن سند الصرف هو المستند النظامي الذي يجيز سحب النقود من البنك بموجب الشيكات المسحوبة على الجمعية وحسب الإجراءات المشار إليها في هذه السياسة.

- تتم عملية الصرف على البرامج والأنشطة في الجمعية والتي لها رصيد مالي متبرع به أو معتمدة في موازنة العام المالي محل الصرف من خلال طلب الصرف على النشاط بحيث يتم إيضاح كلًا من :
- بيانات الإدارة أو القسم المعني بطلب الصرف.

- بيانات المشروع أو النشاط أو البند المراد الصرف له.

- تحديد رقم النشاط أو المشروع في موازنة العام في حال تم اعتماده فيها والرصيد المعتمد

- توقيع الإدارة الطالبة للصرف.

- اعتماد صاحب الصلاحية.

- توقيع قسم الموازنات أو الشؤون المالية ما يفيد توفر الرصيد من خلال الموازنة أو من خلال وجود تبرع ودعم للمشروع.

- يجب ختم مستندات الصرف أو التأشير عليها بما يفيد المراجعة قبل اعتماد سند الصرف كما يجب التأشير عليها أيضاً بما يفيد الصرف بمجرد إصدار الإذن أو الشيك بصفة نهائية.

حيث الأصل أن تتم المدفوعات بعد استلام الأصناف الموردة وإضافتها للمستودعات أو استلامها من الجهة الطالبة للشراء أو بعد قيام الطرف الآخر بتنفيذ ارتباطه أو تعهده من قبل الجمعية؛ ويجوز للجمعية صرف القيمة مقدماً إذا اقتضت الضرورة ذلك ، بشرط الحصول على الضمانات الكافية قبل الصرف.

- في حالة صرف مبالغ نتيجة تعاقدات أو مشتريات يجب التحقق من أن المبلغ المطلوب صرفه يطابق ما هو وارد بشروط التعاقد وأن يراعي ما يلي :
- أن تكون الفواتير أصلية وعلى نموذج مطبوع باسم المورد ومختومة منه.
 - أن تكون هذه المستندات باسم الجمعية وليس باسم أحد منسوبيها.
 - سندات الصرف الملغاة: يرفق أصل السند مع صورته موضحاً سبب الإلغاء واسم معد السند ثلاثياً وتوقيعه.

الوثائق المؤيدة للصرف:

يقصد بها الوثائق والبيانات والفواتير والكشوف وغيرها من المستندات المبررة والمؤيدة لعمليات صرف النفقات والتي يجب أن ترفق مع مستندات الصرف المذكورة في هذه السياسة ؛ بما يفيد أنها تمت على الوجه الصحيح وبأن المشتريات أو المستلزمات أو الأشغال أو الخدمات قد تمت لصالح الجمعية ، وأنه قد تم استلامها ويجب أن تكون هذه الوثائق والبيانات والفواتير باسم الجمعية وليس باسم أحد منسوبيها ويتواريخ حديثة مقارنة للتاريخ المقدمة فيه.

فقدان المستندات المؤيدة لاستحقاق مبلغ معين:

إذا فقدت المستندات المؤيدة لاستحقاق مبلغ معين قبل الصرف جاز أن يتم الصرف بموافقة المدير التنفيذي بعد التأكد من عدم سابقة الصرف وبشرط أن يأخذ التعهد اللازم على طالب الصرف بتحمل جميع النتائج التي قد تترتب على تكرار الصرف ويشترط أن يقدم طالب الصرف بدل فاقد للمستندات وذلك بعد إجراء التحقيق اللازم واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع استخدام المستند الأصلي مع وجوب إرفاق نتيجة التحقيق الذي أجري في هذا الشأن مع مستندات الصرف.

سياسة صرف المساعدات العينية والنقدية للمستفيدين:

١- يتم اعتماد الصرف من قبل فريق اللجنة التنسيقية بالجمعية أو من ينوب عنها عبر بيان رسمي بالموافقة.

٢- في حال صرف التبرع للمستفيد مباشرة يتم تحويله عبر حسابه البنكي على أن يكون الحساب باسم المستفيد الأول أو ولي أمره.

٣- في حال صرف التبرع لطرف ثالث لخدمة المستفيد يتم تحويل التبرع عن طريق السداد المباشر للمنصات المختلفة مثل (شركة المياه الوطنية - شركة الكهرباء السعودية - شركة الاتصالات السعودية - وزارة العدل - التنفيذ القضائي - خدمات الإسكان.....) ، وما شابه على سبيل المثال لا الحصر من إجراءات أو سداد رسوم دراسية وعلاج، ... إلخ .

٤- في حال تحويل التبرع لشراء سلع "دعم عيني" يتم دفع المبلغ للمورد بعد التأكد من الاستلام من قبل الأسرة مع وجود إثبات الاستلام، ويجوز للجمعية صرف القيمة مقدماً إذا اقتضت الضرورة ذلك بشرط الحصول على الضمانات الكافية قبل الصرف.

تم اعتماد هذه السياسة في اجتماع مجلس الإدارة في جلسته الثالثة لدورته الثانية | رقم (١٧)

المنعقدة بتاريخ ١٨/٧/١٤٤٥هـ، الموافقة ٣٠/١/٢٠٢٤م.